التقرير السنوي عن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد لعام 2015

14 مارس/آذار 2016

المحتويات

موجز	1
ولاية مكتب المراجعة والإشراف والتحقيق وطريقته	1
أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد	2
الإصلاح، الانتشار والتعاون	9
الموظفون والموارد	10

موجز

1- أسهم مكتب المراجعة والإشراف، وقسم التحقيقات فيه، في التخفيف من المخاطر المؤسسية عام 2015 من خلال استعراض و/أو التحقيق في 57 من شكاوى الممارسات غير النظامية، ومن خلال التحسينات المدخلة على عمليتي التحقيق والجزاءات وأنشطة رفع الوعي بمكافحة الفساد. وقد كان عام 2015 عاماً محفوفاً بالتحديات نظراً للحجم الكبير وتعقد الشكاوى الجديدة، ولجملة الإصلاحات التي توجب تنفيذها، والتغييرات الكبيرة في الموظفين الرئيسيين في بداية العام. وسمح الدعم الكبير من الميزانية الإضافية الذي وفرته إدارة الصندوق للمكتب من إشراك خبرات خارجية، وضمن إجراء أعمال التحقيق بالاستقلالية المطلوبة، وبدون أي حدود على النطاق.

2- وصل عدد حالات التحقيق غير المعلقة إلى أدنى نقطة لها في نهاية عام 2014، حيث لم يبق هناك إلا ثمان حالات معلقة، إلا أن هذا السيناريو تغير عام 2015، مع تلقي 49 حالة جديدة، وهو أعلى مأخذ إجمالي من الحالات الجديدة في مكتب المراجعة والإشراف حتى تاريخه. ونتيجة لذلك تألف عبء حالات التحقيق التي اضطلع بها المكتب عام 2015 بأغلبيته من قضايا تم التبليغ بها على مدى العام. ونظرا للمدة الاعتيادية لعملية التحقيقات، وتعقيد الكثير من الحالات الجديدة، وتغيير الموظفين في فريق التحقيقات، بقيت هناك 29 حالة معلقة في نهاية العام. ويعمل مكتب المراجعة والإشراف بجد للحد من تراكم الحالات بحلول منتصف عام 2016.

3- طرأت زيادة كبيرة على عدد كل من الحالات الخارجية، وتلك المتعلقة بموظفي الصندوق عام 2015. ويتأثر وجود ادعاءات جديدة بعوامل عديدة، مما لا يمكن التنبؤ به. وقد يكون التوجه المتزايد في الحالات ذات الصلة بالمشروعات مؤشراً لانتشار أنشطة المكتب في مكافحة الفساد في السنوات الأخيرة، والتي بدأت تخلف أثراً في هذا المضمار.

4- استمر إصلاح عمليتي التحقيق والجزاءات بتنفيذ عدد من التوصيات المدرجة في التقرير النهائي الصادر عام 2015، عن استعراض خارجي لعمليتي التحقيق والجزاءات في الصندوق. وتم وضع مسودات لإجراءات وصيغ معدلة بمساعدة خبراء من البنك الدولي ومن مجتمع الأمم المتحدة. ويتوقع لخطة العمل ذات الصلة أن تُستكمل بحلول منتصف عام 2016.

5- توفرت لمكتب المراجعة والإشراف موارد مالية إضافية معتبرة للإيفاء بمتطلبات القدرات المتزايدة. وكان مكتب المفتش العام في برنامج الأغذية العالمي داعماً على وجه الخصوص في مساعدة مكتب المراجعة والإشراف في ملء فجوات الموظفين من خلال الموافقة على ندب محقق رفيع المستوى للمكتب خلال العام الماضي.

ولاية مكتب المراجعة والإشراف والتحقيق وطريقته

6- يوكل إلى مكتب المراجعة والإشراف ولاية التحقيق في الممارسات غير النظامية المزعومة، وهي: (1) التدليس والفساد فيما يتعلق بكيانات ومتعاقدين وأشخاص من غير الموظفين الذين يتقدمون بطلب أو يشاركون بمشروع يموله الصندوق أو يسعون للحصول على عقد ذي صلة بمقر الصندوق؛ (2) سوء سلوك الموظفين المزعوم، بما في ذلك التحرش، وسوء استخدام السلطة، والانتقام، وتضارب المصالح. وتتماشى ممارسات التحقيق والجزاءات في الصندوق مع أفضل الممارسات التي تطبقها في هذا المجال وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الرئيسية.

7- وتعتبر تحقيقات مكتب المراجعة والإشراف/ قسم التحقيقات، إدارية بطبيعتها، والهدف منها هو جمع الدلائل التي قد تثبت أو تدحض إدعاء ما. كذلك يجري مكتب المراجعة والإشراف/ قسم التحقيقات تحقيقات عندما توجد مؤشرات على معلومات كيدية أو مضللة عن عمد مما يتم الإبلاغ عنه.

8- وعند استلام مثل هذه الادعاءات، يخضع كل ادعاء منها لتقدير أولي، وإن وُجد أن هذا الادعاء يقع ضمن ولاية المكتب، تجري عملية تقدير للمخاطر لتحديد أولوية هذا الادعاء مقارنة بعبء الحالات المتراكمة الموجودة، كما يجرى تحليل للمعلومات المتوفرة لتقدير ما إذا كان من الملائم إجراء تحقيق كامل، أو إحالة الأمر إلى إدارة الصندوق لاتخاذ إجراءات تصحيحية، أو لتصنيفه في لائحة عرض بغرض الحصول على معلومات. وقد يتقرر أنه من الأكثر ملاءمة إحالة الادعاء إلى شُعب الصندوق أو إلى وكالات أو حكومات خارج الصندوق، سواء في مرحلة التقدير الأولي أو بعد إجراء التحقيق الكامل. ويمكن تصنيف الادعاءات المحقق بها عند الاستكمال على النحو التالي:

- **مدعومة بالأدلة:** عندما تكون هناك وفرة من الأدلة تشير إلى حدوث ممارسات غير نظامية؛
- **غير مدعومة بالأدلة:** عندما تكون الأدلة المجموعة غير كافية لتأكيد أو دحض الادعاء بممارسات غير نظامية؛
- **لا أساس لها:** عندما تكون هناك وفرة من الأدلة تدحض الادعاء (الادعاءات).

9- وتُعرض الادعاءات المدعومة بالأدلة على لجنة الجزاءات في الصندوق، وهي لجنة داخلية تتألف من مدراء رفيعي المستوى في الصندوق، لتقييم النتائج واتخاذ قرار بشأن الجزاء الذي يتعين تطبيقه في حالة الطرف الخارجي أو، وفي الحالات الداخلية، لإسداء مشورة إلى رئيس الصندوق بشأن ما إذا كان ينبغي اتخاذ إجراء تأديبي.

أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد

حجم حالات التحقيق في عام 2015

10- وصل عدد حالات التحقيق المعلقة إلى أدنى نقطة له بنهاية عام 2014، حيث كان عدد الحالات المعلقة 8، معظمها قيد المعالجة للإغلاق . إلا أن هذا السيناريو تغير عام 2015 حيث تم تلقي 49 حالة جديدة بما فيها عدة حالات معقدة تتطلب جهداً مكثفاً في التحقيق. وتطرق مكتب المراجعة والإشراف إلى 57 حالة نشطة عام 2015، وبنهاية العام كانت هنالك 29 حالة معلقة، منها 27 استُلمت عام 2015.

الجدول 1:

حالات التحقيق قيد النظر في 2014–2015

	داخلية	*خارجية*	*داخلية/خارجية*	*المجموع*
2013				
الحالات المعلقة في نهاية عام 2013	4	15	0	19
2014				
الحالات الواردة في عام 2014	10	23	4	37
مجموع الحالات قيد النظر في عام 2014	14	38	4	56
الحالات المغلقة في عام 2014	13	31	4	48
الحالات المعلقة في نهاية عام 2014	1	7	0	8
2015				
الحالات الواردة في عام 2015	16	31	2	49
مجموع الحالات قيد النظر في عام 2015	17	38	2	57
الحالات المغلقة في عام 2015	6	20	2	28
الحالات المعلقة في نهاية عام 2015	11	18	0	29

11- وفي عام 2015، طرأت زيادة كبيرة على كل من الحالات ذات الصلة بموظفي الصندوق والحالات الخارجية، وهو ماشكل أكبر مأخذ إجمالي من الحالات الجديدة التي تلقاها مكتب المراجعة والإشراف حتى تاريخه (انظر الشكل 1). ومن بين الحالات الداخلية المستلمة (16)، كانت هناك خمس حالات مُحالة من مكتب الأخلاقيات.

الشكل 1

الادعاءات المبلغة لمكتب المراجعة والإشراف 2004–2015

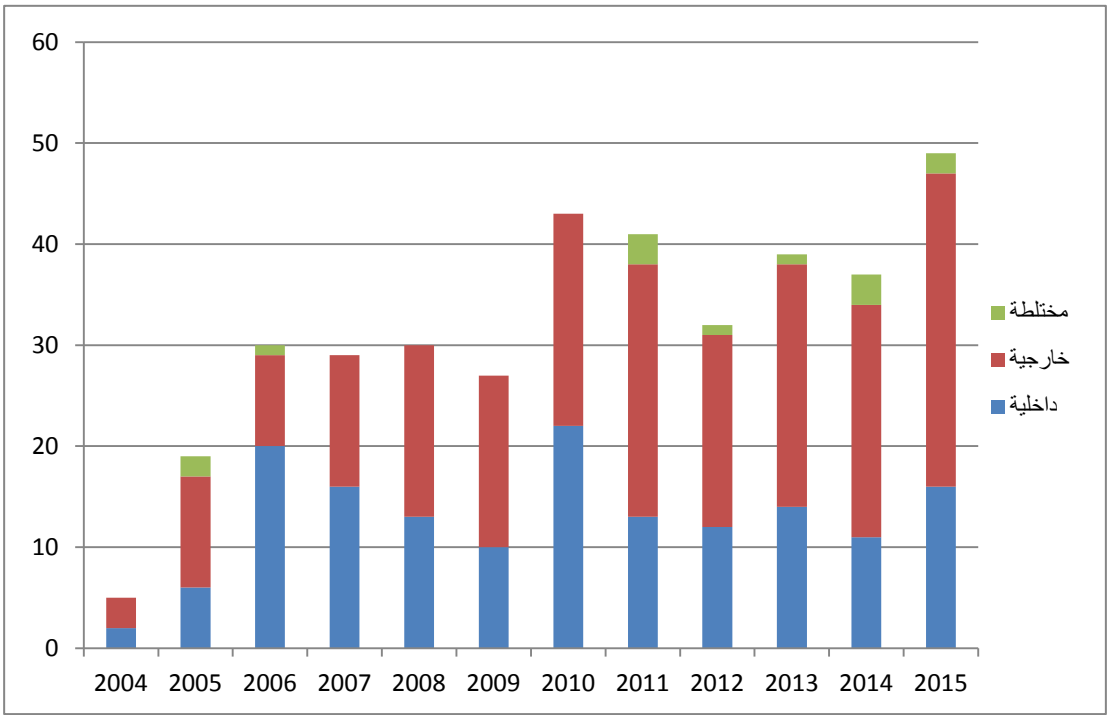

12- يتأثر وجود حالات جديدة بعوامل عديدة مما لا يمكن التنبؤ به. ويمكن أن يكون التوجه المتزايد للحالات ذات الصلة بالمشروعات مؤشراً على أن أنشطة نشر الوعي بمكافحة الفساد التي قام بها المكتب في السنوات الأخيرة قد بدأت تخلف أثراً .

13- **مصدر الادعاءات.** يظهر نمط مصدر الادعاءات عام 2015 زيادة في عدد الشكاوى المحالة إلى المكتب من قبل موظفي الصندوق أو مستشاريه، وتناقصاً في الشكاوى من مصادر غير مفصح عنها.

الشكل 2

مصدر الادعاءات الواردة إلى مكتب المراجعة والإشراف في عام 2015

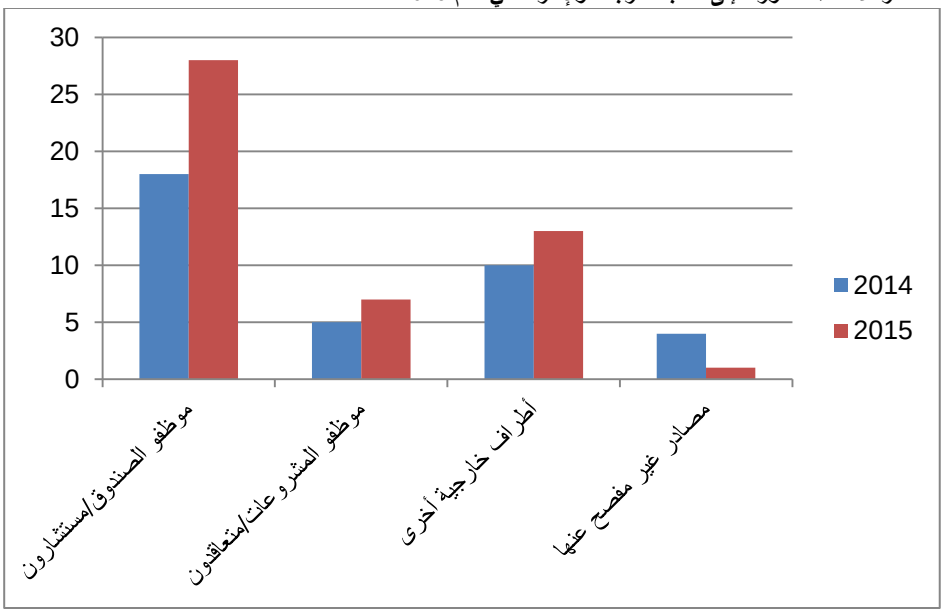

14- وفي عام 2015، طرأت زيادة ضئيلة في الحالات المبلغ عنها شخصيا، وتناقص طفيف في الحالات المبلغ عنها من موقع الصندوق بشأن مكافحة الفساد على الإنترنت/من خلال البريد الإلكتروني (انظر الشكل 3).

الشكل 3

قنوات الإبلاغ عن الادعاءات 2008–2015

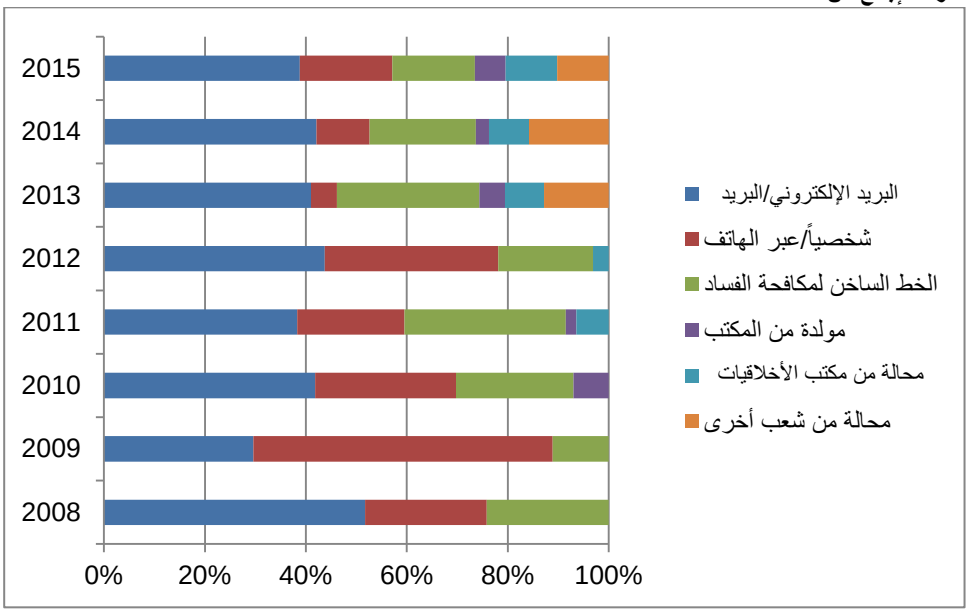

15- **طبيعة الادعاءات**. يشار إلى الادعاءات بممارسات غير نظامية ينخرط فيها موظفون في الصندوق إلى أنها حالات داخلية، في حين يشار إلى الادعاءات ذات الصلة بالمتعاقدين الخارجيين والمشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق على أنها حالات خارجية. ومن بين 49 ادعاء تم استلامه عام 2015، كان هناك 31 ادعاء خارجياً و16 ادعاء داخلياً واثنين مختلطين (الجدول 2).

الجدول 2

طبيعة الادعاءات الواردة في عام 2014-2015

طبيعة الادعاء	*2014*	*2015*
خارجي		
ممارسة تدليسية	10	7
فساد (بما في ذلك تواطؤ وإكراه)	4	8
مختلط (تدليس وفساد)	7	10
ممارسات غير نظامية أخرى	2	6
خارجي/داخلي		
ممارسة تدليسية	–	2
فساد (بما في ذلك تواطؤ وإكراه)	1	–
مختلط (تدليس وفساد)	2	–
داخلي		
تحرش/إساءة استخدام السلطة/انتقام	3	12
ممارسة تدليسية	2	–
فساد (بما في ذلك تواطؤ وإكراه)	2	–
سوء سلوك آخر	4	4
المجموع	**37**	**49**

16- وأما التوجه الأساسي الواضح من البيانات الواردة في الجدول الثاني، فهو زيادة الادعاءات ذات الصلة بالفساد في المشروعات، وشكاوى التحرش في مكان العمل، وهي تتعلق بموظفين في الصندوق.

التحقيقات المغلقة في عام 2015 والجزاءات المفروضة

17- خلال عام 2015، استكمل مكتب المراجعة الإشراف عمله على 28 حالة ، 6 منها مرحلّة من عام 2014 (الشكل 4).

الشكل 4

الحالات التي أغلقت في عام 2015 – المرحلة عند الإغلاق

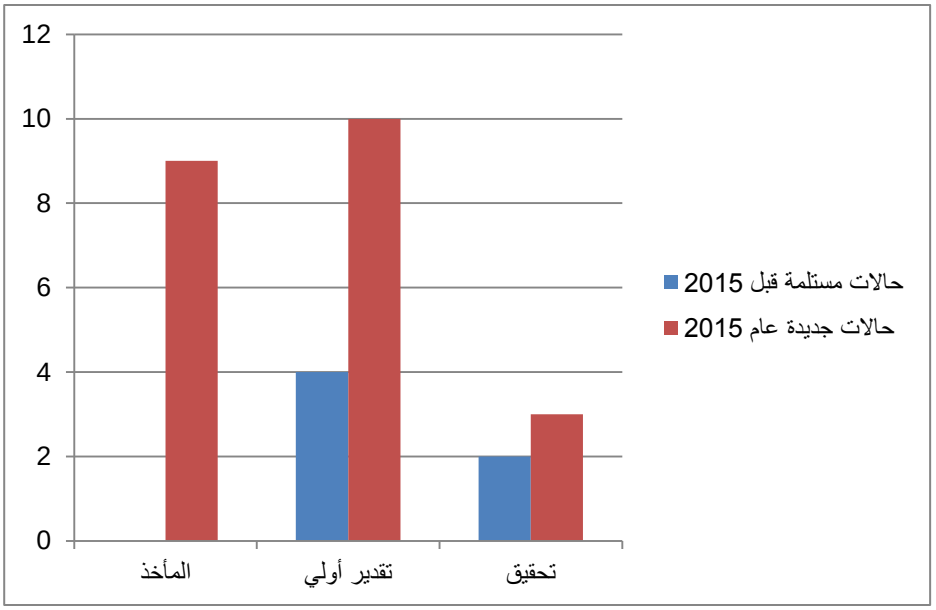

18- ويظهر الشكل 5 وضع الحالات الثماني والعشرين المغلقة عام 2015.

الشكل 5

الحالات التي أغلقت في عام 2015– تصنيف الحالات

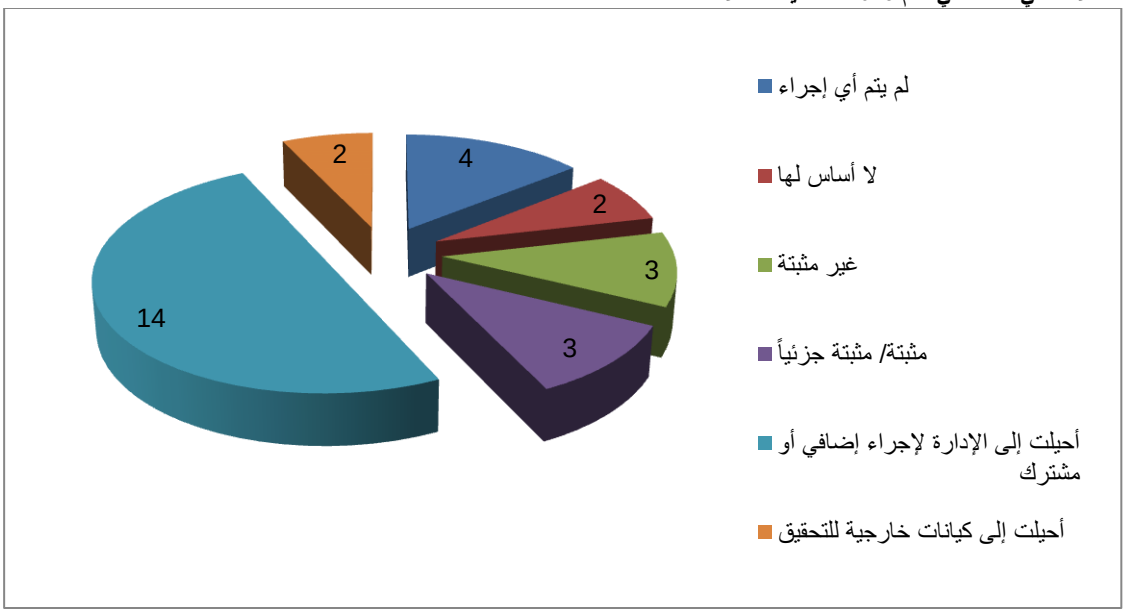

19- بما يتماشى مع ولايتها، وفي أبريل 2015، قامت لجنة الجزاءات باستعراض جميع الحالات التي أغلقها المكتب خلال عام 2014.

20- وكما أشير إليه في الشكل 4، أُغلقت تسع حالات عند المأخذ، (جميعها من عام 2015). ويعني الإغلاق في العادة أنه، وعلى الرغم من تلقي مكتب المراجعة والإشراف لشكوى بعمل غير نظامي مزعوم، إلا أن القضية المُبلغ عنها لا تعد خرقاً يمكن تطبيق جزاء عليه وفقاً للقوانين المرعية في الصندوق، أو أن مكتب المراجعة والإشراف ليست لديه الصلاحية للتحقيق في هذا الموضوع. وأغلقت أربع عشرة حالة أخرى بعد إجراء تقدير أولي. وعادة ما يحدث ذلك عندما تظهر التحريات الإضافية أن الادعاء غير موثوق به، أو مادي، أو لا يمكن التحقق منه. وعادة ما تنطوي هذه المرحلة على مقابلات مع شهود (على الأقل مع الشخص الذي تقدم بالادعاء، إذا كان من الممكن الوصول إليه، أو إذا كان متعاوناً.) وعلى استعراض للوثائق ذات الصلة. وقد أُغلقت خمس حالات بعد إجراء تحقيق كامل. وترد تفاصيل نتائج الحالات المغلقة فيما يلي.

21- **الحالات التي أدت إلى فرض جزاءات أو إجراءات تأديبية أو تصحيحية.** في عام 2015، عُرضت حالتان على لجنة الجزاءات:

- وانطوت إحدى هاتين الحالتين على ادعاء بالتحرش وخلق بيئة عمل عدائية وتخويفية من قبل أحد موظفي الصندوق. واستناداً إلى النتائج التي خلص إليها المكتب والتقدير والتوصيات التي خرجت بها لجنة الجزاءات، فقد اعتُبر أن هذا الموظف لم يبذل جهوداً إدارية كافية للإبقاء على بيئة عمل إيجابية، وتم تطبيق الإجراءات التأديبية والتصحيحية الملائمة عليه/عليها.

- وكانت هناك حالة أخرى انطوت على مزاعم بممارسات فساد في إدارة التوريد والعقود، وسوء استخدام موارد مشروع من قبل موظفيه، ووفرت الدلائل التي جمعها مكتب المراجعة والإشراف إشارات قوية لوجود مخطط للفساد ينطوي على قبول بالرشوة لمنح عقود، وممارسات قصرية من خلال التهديد بوقف المدفوعات المستحقة للمقاولين. وبناءً على هذه النتائج، قررت لجنة الجزاءات مايلي: (1) وجوب إحالة الموضوع بصورة رسمية إلى السلطات الملائمة في الدولة العضو المعنية لإجراء تحقيق كامل؛ (2) عدم مشاركة الموظف المعني في أي نشاط له صلة بالصندوق مالم يحظى بالبراءة التامة في تحقيق وطني. وأبلغت الدولة العضو بالقرار من خلال دائرة ادارة البرامج.

22- **الحالات التي لم تؤد إلى جزاءات**

الحالات التي أغلقت عند المأخذ

- كانت جميع الحالات التسع التي أُغلقت عند المأخذ خارجية، تتعلق بمحاولات سوء استخدام اسم الصندوق أو أصوله، أو نزاعات على عقود تتعلق بمشروعات يمولها الصندوق. وبعد التأكد من أن القضايا المُبلغ عنها لا تقع ضمن ولاية التحقيقات التي يجريها مكتب المراجعة والإشراف، أغلق المكتب الحالات أو أحالها إلى الأقسام المعنية في دائرة إدارة البرامج أو إلى مكتب المستشار العام كي يتم التعامل معها وفقاً للولايات التشغيلية لهذه الشعب.

الحالات التي أغلقت بعد التقييم الأولي

- قدّر مكتب المراجعة والإشراف عملية التحقيق الداخلية التي أجرتها جهة متلقية من الصندوق، ونسق إجراءات المتابعة التي تتعلق بادعاءات بالفساد في مشروع ممول بقرض/منحة من الصندوق. ونتيجة لذلك، ألغت الجهة المتلقية استدراج طلب للعروض، وشرعت باستدراج جديد تتراوح قيمته بحدود 1 مليون دولار أمريكي، وأدخلت ضوابط أكثر صرامة فيما يتعلق باستخدام أموال الصندوق، وطردت الموظف المسؤول عن التوريد.

- تم إغلاق حالة تتعلق بمزاعم تدليس في توريد لمشروع يموله الصندوق بعد اتخاذ إدارة الصندوق والسلطات الوطنية عدة خطوات للتطرق لهذه المسألة، مثل استبدال مدير المشروع وتعليق التمويل بمنحة للمشروع، وحل وحدة تنسيق المشروع، والشروع بتحقيق تجريه لجنة خاصة، وطلب من الحكومة تسديد المبلغ المنفق والذي اعتبر غير مؤهل للتمويل.

- تم تقدير ادعاء بالتواطؤ يتعلق بتعيين منسق لمشروع. واعتُبر الادعاء ذا مصداقية، وحوّل الموضوع إلى إدارة الصندوق مع التوصية بسحب "عدم ممانعة" الصندوق على التعيين، والطلب رسمياً بإجراء تحقيق مستقل، وتقاسم النتائج مع إدارة الصندوق. وهذه الإجراءات قيد التنفيذ حالياً.

- كان هناك ادعاء بقيام منظمة غير حكومية بسحوبات من أموال ذات صلة بالصندوق، وبالتالي التواطؤ مع موظفي مشروع. ولم يجد مكتب المراجعة والإشراف أي إشارة إلى مصداقية ادعاءات الاحتيال والاختلاس لكنه أحيط علماً بأن صاحب الشكوى قد خضع للتحقيق من قبل السلطات الوطنية، التي وجدت أنه أساء استخدام أموال، وخرق التزاماته التعاقدية. ونظراً لتدني مصداقية مقدم الشكوى ووجود تحقيق محلي، أحال المكتب الموضوع إلى دائرة إدارة البرامج للمتابعة كجزء من مهامها الإشرافية.

- وكان هناك شكوى تتعلق بممارسات فساد قام بها موظف لدى الشريك المنفذ لمشروع من مشروعات الصندوق. وقد أحيلت هذه الشكوى للسلطات النظيرة لإجراء المزيد من التحقيقات. إلا أن هذه الشكوى أغلقت بعد انهيار الحكومة الوطنية، وتخريب جميع السجلات ذات الصلة، والتعليق المطول لأنشطة الصندوق في البلد المعني.

- كما تم إغلاق ادعائين بمزاعم بالفساد ترتبط بمشروعات للصندوق، وذلك لأن مقدمي الشكوى توقفا عن التعاون مع مكتب المراجعة الإشراف، ولأن عمليات التحقيق التي قام بها المكتب أفادت أنه ما من مصداقية لما تم الإبلاغ عنه في البداية.

- وكان هنالك ادعاء بأن أحد مقاولي الخدمات الشخصية، والذي أوكلت إليه خدمة بدوام كامل لدى الصندوق من خلال عقد مع وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة، قد قام بتزوير وثيقة للحصول على فوائد غير ملائمة. وقد تم التثبت من هذا الادعاء من خلال إجراءات مشتركة مع الوكالة الأخرى، واستُبعد هذا الشخص من العمل مع

الصندوق، وطُلب منه تسديد كل الفوائد التي حصل عليها بطريقة غير ملائمة. كما ألغى عقده/عقدها مع الوكالة الأخرى.

- تم إغلاق ادعاء بالتدليس ضد موظف في الصندوق أحالته للمكتب وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة بعد أن أكدت التحقيقات الأولية التي قام بها المكتب بأن ممارسة التدليس المزعوم لم تجر.
- وكان هناك شكوى ضد موظف في الصندوق بسبب اتصال غير ملائم مع السلطات المحلية. وأغلقت هذه الشكوى بعد أن تأكد المكتب استنادها إلى سوء فهم من طرف الذي تقدم بها.
- كذلك كان هناك ادعاء بأن أحد موظفي الصندوق لديه علاقة غير ملائمة وغير معلن عنها مع مستشار/مستشارة يعمل تحت إشرافه، وقد أغلقت هذه الدعوى بعد أن أشارت تقديرات المكتب إلى أن الموضوع غير مادي، ولا يتمتع بالمصداقية، كما لا يمكن التأكد منه.
- كما كان هناك ادعاء ضد موظفين في الصندوق لإخفاقهما في الامتثال للمعايير والقواعد المرعية في الصندوق، والانخراط في نشاط بدون إذن مسبق. وقد أغلقت هذه القضية بعد أن وجد مكتب المراجعة والإشراف بأن العمليتين المزعومتين تشكلان قضايا تتعلق بالأداء لا بالسلوك.
- وكان هناك ادعاء بسوء استخدام علاقة مزعومة مع الصندوق للتحايل بأمر يتعلق بالتوظيف. وتم إيصال الموضوع إلى إدارة الصندوق (مكتب المستشار القانوني) للسعي لاتباع الإجراءات القانونية، بعد التأكد من أن هذه الأعمال لم تنطو على أي أنشطة أو أموال تتعلق بالصندوق.
- كذلك قام المكتب بالتحقيق بعملية تدليس مزعومة تتعلق بموظف سابق في الصندوق. وبعد التأكد من الظروف المبلغ عنها، وتحديد الفجوات في الضوابط التي سمحت بهذا التدليس الخارجي (الذي لم ينجم عنه أية خسارة للصندوق)، أحال مكتب المراجعة والإشراف الموضوع إلى إدارة الصندوق لمعالجة الأمر من خلال الإجراءات القانونية، وأصدر توصيات أدت إلى تبني ضوابط متينة و إجراءات وتدابير للتخفيف.

الحالات التي أغلقت بعد التحقيق الكامل

23- وبالإضافة إلى التحقيقات التي نتج عنها فرض جزاءات أو إجراءات تصحيحية، استكمل المكتب أيضاً ثلاثة تحقيقات كاملة لم ينتج عنها اكتشاف أي سلوك سيء أو خرق لسياسة الصندوق بشأن مكافحة الفساد.

- تم النظر في ادعاء بفساد في مشروع ممول بصورة مشتركة مع مؤسسة مالية أخرى عام 2012. وقد تم التعامل مع الأمر مبدئياً من خلال عملية تحقيق مشترك حظيت بنجاح محدود. وفي عام 2014، غدا من الواضح أن ممارسات الفساد المزعومة تتعلق بصورة حصرية بالمكون الذي تموله المؤسسة المالية الدولية الأخرى، وتقرر أن تقوم هذه المؤسسة بإجراءات التحقيق المتبقية. وفي عام 2015، أعلمت هذه المؤسسة مكتب المراجعة الإشراف بأنه، ونظراً لمحدودية مهمتها، فقد أحالت الأمر إلى وكالات تطبيق القوانين الوطنية للقيام بالمزيد من التحقيقات. في هذه الأثناء، كان الصندوق قد اتخذ إجراء لحماية مبالغ القرض غير المصروفة من أثر أي إجراء غير نظامي من خلال إلغاء مكون القرض الذي قد يتعرض لمثل هذه الممارسات.
- تم تلقي إدعاء بأن موظف من موظفي الصندوق قد قدم طلبات احتيالية للحصول على أموال من التأمين الصحي، ولم تكن البيانات التي جمعها المكتب كافية لإثبات هذا الادعاء.

- كذلك تم استلام ادعاء بأن هناك موظف منخرط في أنشطة تتعارض مع دوره في الصندوق، ولم تتوصل التحقيقات إلى أية دلائل تثبت هذا الادعاء؛ ولكن المكتب أوصى إدارة الصندوق بتبني إجراءات محددة للتخفيف من أي خطر حقيقي أو متصور.

الإصلاح، الانتشار والتعاون

إصلاح عمليتي التحقيق وفرض الجزاءات في الصندوق

24- كما تم الإبلاغ عنه سابقاً، أجري استعراض خارجي لعمليتي التحقيق والجزاءات في الصندوق في أواخر عام 2014. وأصدر الخبراء الخارجيون تقريرهم في يناير/كانون الثاني 2015، متوصلين إلى نتائج إيجابية تتعلق بالتشغيل الحالي لهاتين العمليتين في الصندوق، كما خرج التقرير بتوصيات لإدماج أفضل للممارسات الحديثة في إطار التحقيق وفرض الجزاءات في الصندوق.

25- وضعت خطة عمل لتنفيذ الإجراءات المقبولة الموصى بها، وكان الإطار الزمني الذي وضعته إدارة الصندوق لتنفيذ هذه التوصيات هو عام 2015. وقد أُحرز تقدم كبير في هذا الصدد حتى تاريخه. ونُفذت العديد من الإجراءات الموصى بها، وأُعدت مسودات منقحة لجميع الإجراءات والدلائل الداخلية ذات الصلة للتطرق للتوصيات المتبقية. وانطوى هذا الجهد على عقد اجتماعات مع أصحاب المصلحة الداخليين جميعهم، والقياس على المعايير الموضوعية بموجب أفضل الممارسات التي تتبعها المؤسسات النظيرة. وتستعرض إدارة الصندوق حالياً هذه المسودات، ويتوقع للإجراءات الموصى بها أن تستكمل خلال النصف الأول من عام 2016. وقد تم تعديل الإطار الزمني للإنجاز وذلك إلى حد كبير بسبب مشاكل التوظيف وتغييرات الإدارة في الشعب الرئيسية المعنية بإجراءات الإصلاح (شعبة الموارد البشرية، ومكتب الأخلاقيات، ومكتب المراجعة والإشراف ودائرة إدارة البرامج) خلال النصف الثاني من عام 2015.

26- في عام 2015، أجرى المكتب أول استعراض استباقي للتوريد يتعلق بحافظة بلد من البلدان، بالتنسيق مع شعبة آسيا والمحيط الهادي وشعبة المراقب والخدمات المالية. ويهدف استعراض التوريد الذي تقوم به وكالة شريكة منفذة إلى التطرق بصورة استباقية لمخاطر الفساد المتزايدة. وجاءت النتيجة إيجابية، وأكد الاستعراض بأن الوكالة قد أحرزت تقدماً في التحقيق في المخاطر. وكذلك انبثقت بعض التوصيات التي تم الأخذ بها للتطرق للشواغل المتبقية، ويتم حالياً النظر في بعض المخاطر المحتملة الملاحظة خلال الاستعراض من قبل كل من شعبة آسيا والمحيط الهادي ومكتب المراجعة والإشراف.

الانتشار والتعاون

27- حد عبء العمل الثقيل بالنسبة للتحقيقات والتغيرات التي طرأت على الموظفين من انخراط موظفي مكتب المراجعة والإشراف عام 2015 في أنشطة الانتشار. وعرض المكتب مخرجات عمله على لجان الإدارة في الصندوق، كما قدم عروضاً تتعلق بمكافحة الفساد في سياق الأحداث المؤسسية ذات الصلة بتعريف الموظفين وممثلي الدول الأعضاء في الصندوق. وحضر موظفو المكتب وأسهموا في العديد من الأحداث السنوية الرئيسية لشبكات المراجعة والتحقيقات في الأمم المتحدة ومجتمع المؤسسات المالية الدولية، وأنشطة التدريب المشتركة مع موظفين من وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة.

28- كما تم تعزيز التعاون مع المكاتب الداخلية للإشراف في كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي عام 2015، بما في ذلك:

- إجراء تحقيق مشترك قامت به الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها لمسائل تؤثر على أكثر من وكالة واحدة؛

- دعم القدرات عبر الوكالات من خلال ندب الموظفين، حيث استفاد الصندوق من ندب موظفين رئيسيين عام 2015: وهما محقق رفيع المستوى من برنامج الأغذية العالمي لمدة أربعة أشهر، وموظف مراجعة رفيع المستوى من برنامج الأغذية العالمي لمدة ستة أشهر؛
- تدريب مشترك من خلال إدراج جميع موظفي الوكالات الثلاث في معظم أنشطة التدريب التي تنظمها مكاتب الإشراف في كل وكالة من هذه الوكالات؛
- اجتماع سنوي للتحديث والتنسيق المهني يضم جميع موظفي الإشراف الداخلي في مكاتب الإشراف، واجتماعات تنسيقية منتظمة يعقدها رؤساء وحدات الإشراف والمراجعة والتحقيقات في الوكالات الثلاث؛
- الدعم والمشورة التقنية، بما في ذلك مدخلات خبراء في عمليات التعيين في مناصب الإشراف الداخلي في الوكالات الأخرى.

الموظفون والموارد

29- في المكتب ثلاثة مناصب لموظفين يناط بهم عمل التحقيق بصورة كاملة. وأما إجمالي موارد المكتب المكرسة لعمل التحقيق فقد وصل عام 2015 إلى ما يقدر بحدود 1 مليون دولار أمريكي. ويتضمن هذا الرقم تكاليف الموظفين والموارد الإضافية التي يوفرها المكتب لإشراك قدرات إضافية في مجال التحقيق.

30- ترك كبير موظفي التحقيق في الصندوق مكتب المراجعة والإشراف ليلتحق بعمل في وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة في بداية عام 2015. وقد تم ندب محقق مهني على نفس المستوى من برنامج الأغذية العالمي لمدة أربعة أشهر. وكان هنالك طلب على دعم إضافي كبير خلال عام 2015 على شكل مستشاريين وموظفين مؤقتين للتعامل مع عبء العمل المتزايد. كما تم ترفيع منصب كبير موظفي التحقيق بحيث غدا الآن مديراً للتحقيق، وعُيّن مرشح مناسب في هذا المنصب والتحق بعمله في فبراير/شباط عام 2016.